قريش

في الأردن

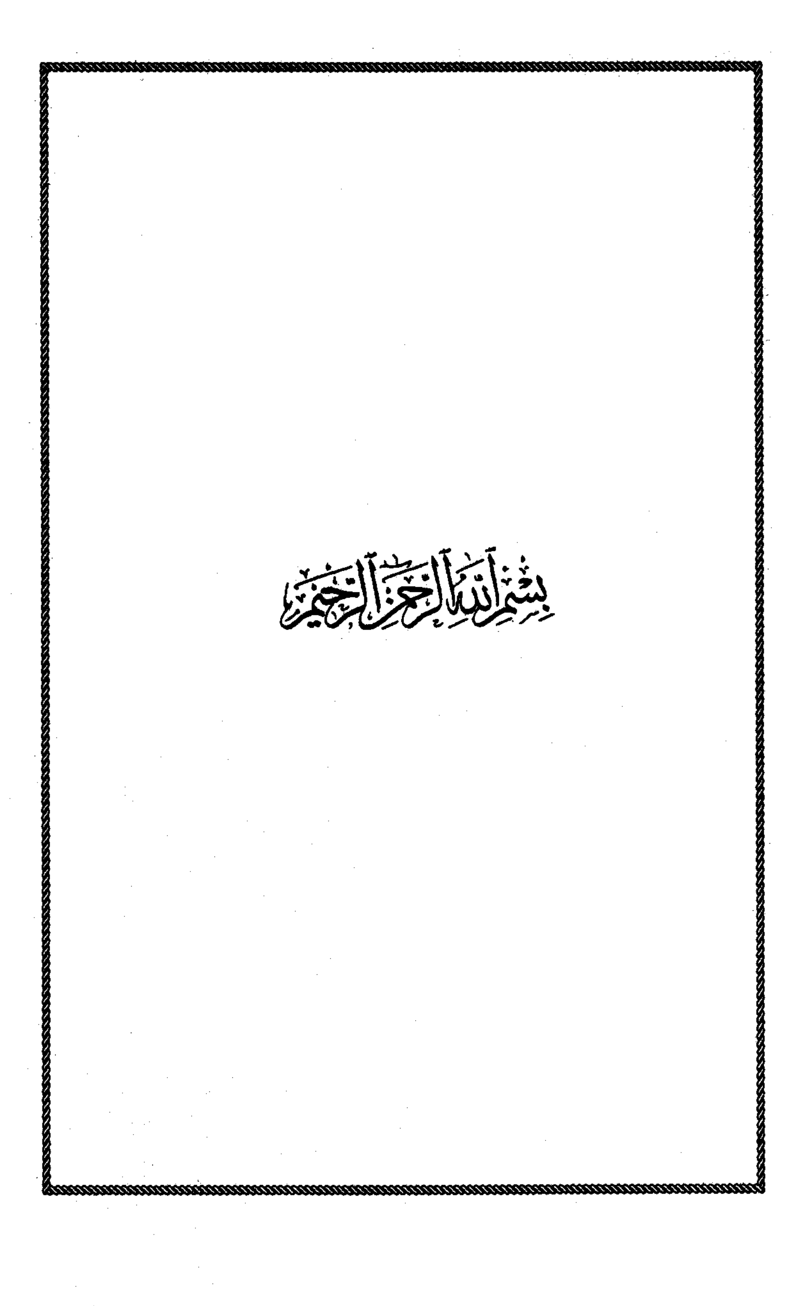
مراد شكري

الطبعة الأولى

١٤١٦ - ١٩٩٥

(الاعتصام) للتنضيد والإخراج الفني
الأردن - عمان - هاتف ٧٨٠٩١٧
الرصيفة - ص.ب. (٥٥٠)

قـريـش فـي الأردن


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ لله رب العالمين، وصلواتُ الله وسلامُه على سيدنا محمد وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا مبحث تاريخي شَرْعي، إذ لا يخْفَى قدر علم الأنساب الذي هو جزء من تاريخ المسلمين، اهتم به العلماء في تصانيفهم المتعددة، بل لا تكاد تنظر في كتب التراجم والتاريخ إلا وترى نسب الراوي المترجم له مضبوطاً إلى قبيلته، سواء كان منها أو مولى لها.

وقد ارتبط علم النسب وتوثق بالشرع، ورتبت عليه الشريعة أحكاماً من الميراث وما أشبهه.

وَقَدْ قَيَّدْتُ في هذا العلم صفحاتٍ وتعليقاتٍ، رأيت أنّ أولاها بالنشر هذه الرسالة، لأنّ قريشاً إذا اجتمعت مع غيرها قُدِّمتْ، لقوله عليه الصلاة والسلام: «قدِّموا قريشاً ولا تَقَدَّموها» انظر «التلخيص الحبير» (٢/حديث رقم ٥٧٩)، و«إرواء الغليل» (٥١٩)، والحديث صحيح، ولذلك فإن كُتُب الأنساب عامة ما

بدأت إلا بقريش، فَضْلاً عمَّنْ ألَّف في أنسابها ورجالها تصانيف مستقلةً مفردةً كالبلاذري في «أنْساب الأشراف» ومصعب الزبيري في «نسب قريش» و «مقاتل الطالبيين» لأبي الفرج الأصفهاني وغيرها مما لو أراد الباحث تَتَبّعهُ وقصد إلى جَمع أخبار قريش بعلماءها وشعراءها والولاة منها والخلفاء والأعلام لتعدّي الأمْرُ إلى مجلّدات، فَلعلَّ الحريصين على تاريخ هذه الأمّةِ أن يبادروا لمثل هذا العمل المبارك.

وكذلك يتعلق بقريش حكم شرعي، أجمع عليه فقهاء السنة، ألا وهو قول النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث المتواتر: «الأئمة من قريش» كما قال الحافظ ابن حجر، وانظر «إرواء الغليل» (٥٢٠).

وقَوْلهُ عليه الصلاة والسلام في «الصحيحين» عن ابن عمر: «لا يزال هذا الأمْرُ في قُريشٍ ما بقيَ منهم أثنان».

ولذلك فإنِ الشريعة جاءت بفضائل خاصة لقريش، منها: دعوة النبي صلى اللّه عليه وسلم لهم، كما في «سنن الترمذي» عن ابن عباس: «اللهم أذقت أول قريش نكالا، فأذق آخرها نوالاً» قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح.

وكذلك أوجب النبي احترام قريش ومعرفة حقها، فقال عليه الصلاة والسلام كما في «مسند أحمد» و«الترمذي» :«من يرد هوان قريش أهانه الله» انظر «السلسلة الصحيحة» (١١٧٨).

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة .«نساء قريش خير نساء ركبن الإبل».

وكذلك فإن قريشاً قليلة العدد، وهذا من أوصافها، حيث أخبر النبي عليه الصلاة والسلام كما في «مسند أحمد»: «أسرع قبائل العرب فناء قريش، يوشك أن تمر المرأة بالنعل فتقول : هذا نعل قُرَشيّ» والحديث صحيح، انظر «السلسلة الصحيحة» (٧٣٨).

وكما يقال : إن الكرام قليل.

ومن حديث رفاعه بن رافع قال عليه الصلاة والسلام: «يا أيها الناسُ إنّ قريشاً أهل أمانةٍ لا يبغيهم العثرات أحد إلا كبَّه اللَّه لمنخريه» انظر «زوائد البزّار» (٣/٢٩٥) و «السلسلة الصحيحة» (١٦٨٨).

وقَدْ أخبر النبيُّ أيضاً كما في «مسند أحْمد» (٦/٨١): «أنَّ قريشاً أسرع الناس به لحاقاً» قالت عائشة: فقلتُ: فكيف الناسُ بعد

ذلك؟ قال: دبى جراد يأكل شدادُه ضعافه حتى تقوم الساعةُ» فهذا الحديثُ بيّن أن سلطان قريش إنْ زال عن المسلمين عادوا كشريعة الغاب. يحكمهم ويسوسهم أقواهم ولا مكان للضعيف بل هم كالجراد يأكل كبيره صغيرَهُ، وهذه الكلمات معجزةٌ نبوية بقليل من التأمل».

وقد أخبر النبي عليه الصلاة والسلام كما في «صحيح مسلم» عن واثلة بن الأسقع: «إن اللّٰه اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم».

وفي «سنن الترمذي»: «أن اللّٰه عز وجل جعل النبي في خير الناس قبيلةً». وصححه الترمذيُّ، وفضائل قريشٍ كثيرةٌ وفيما قدَّمته كفاية ومقْنَع.

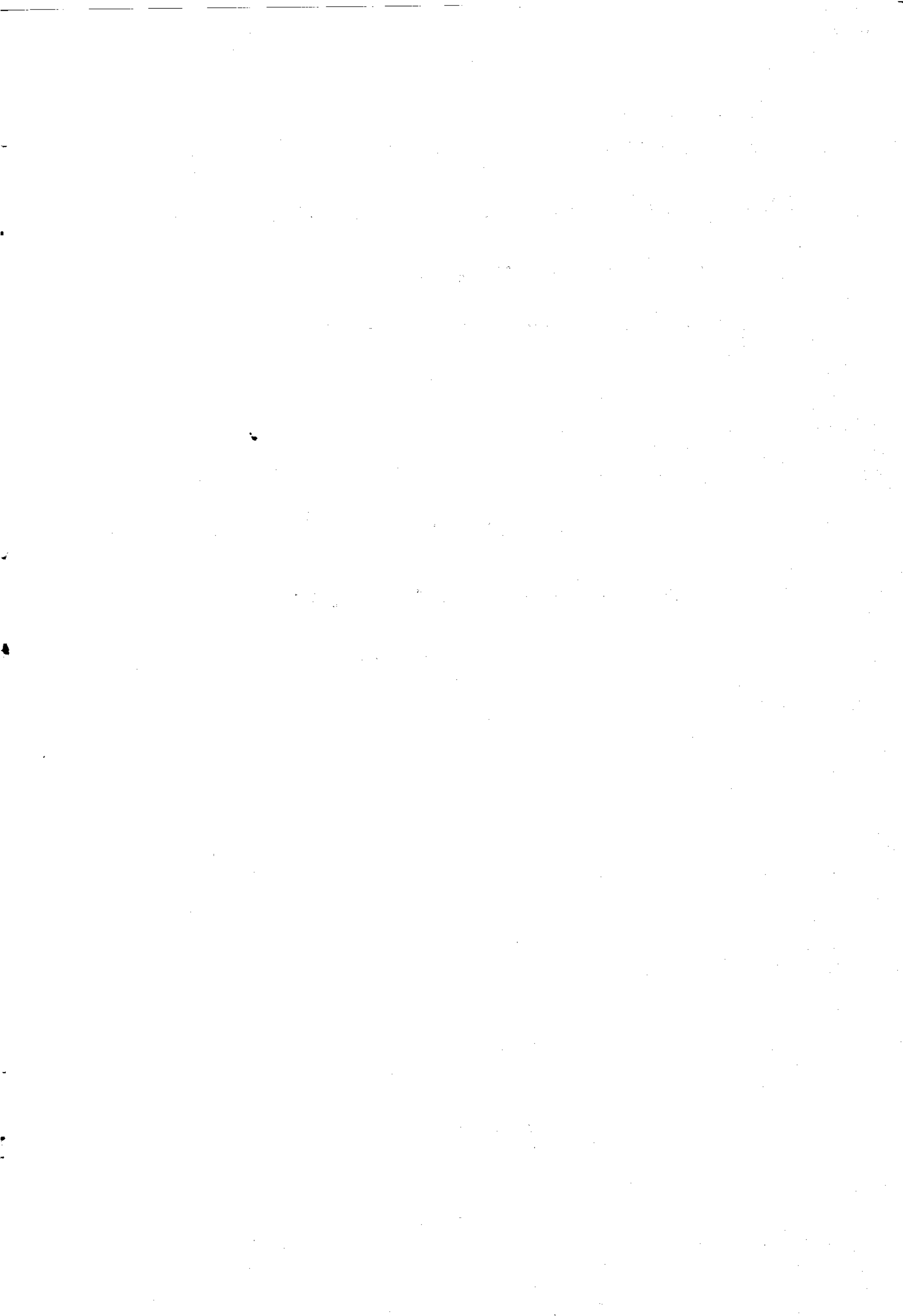
وهذه الفضائل العظيمة تجعل على الباحثين واجب الاهتمام بالنسب القرشي، وحمايته من الدس والادعاء.

وقد رأيت أوهاماً وأغلاطاً يجب التنبيه عليها حرصاً على الحقيقة والفائدة، وقضاءً لشيء من حق قريش على أهل البحث من الدارسين في هذا الميدان، ولا يغضبْ مسلم آمن بالله واليوم الآخر

كان يظن وهماً أنه من قريش، فظهر بالتحقيق خلاف ذلك، فقد ورد وعيد ترجف له القلوب فيمن ادعى نسباً لا يعرف، أو ألصق نفسه بقوم ليس له فيهم نسب في «مُسْنَد أحمد» و «سُنن ابن ماجه» بإسْنادٍ حسن: «كُفْرٌ بامرئٍ ادعاء نَسبٍ لا يعرف، أو جَحْدُه وإنْ دقَّ».

ولعل هذه الرسالة تكونُ مفيدةً للحريص، فالخطأ والوهم وبيانه ومعرفة الصواب مما يُرْغَبُ فيه في هذا الباب.

وفي الختام حسبي أنني قلت حقاً فيما أعتقد ونطقت صدقاً فيما كتبت، والله الموفق والهادي.



العائلاتُ التي تنتسبُ إلى قُريشٍ وتحقيق القَول في ذلك

فصل

الشيخ عبدالقادر الجيلاني ونسبه والعلائلات التي تنسب إليه

قال ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/٢٩٠):

عبدالقادر بن أبي صالح بن عبدالله بن جنكي دوست بن أبي عبدالله بن عبدالله الجيلي، ثم البغدادي الزاهد، شيخ العصر وقدوة العارفين.

وقال السمعاني: كان عبدالقادر من أهل جيلان إمام الحنابلة وشيخهم في عصره. الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٤٤١).

قال السمعاني في «الأنساب» عن جيلان: بلاد متفرقة وراء طبرستان يقال لها: كيل وكيلان، والنسبة إليها: جيلي وجيلاني

وكيلاني. «الأنساب» (٣/٤١٤).

قال الذهبي - شيخ المؤرخين - في «سير الأعلام» (٢٠/٤٣٩): أبو محمد عبدالقادر بن أبي صالح عبدالله بن جنكي دوست الجيلي الحنبلي، شيخ بغداد، ومولده بجيلان في سنة احدى وسبعين وأربعمئة.

ونقل الحافظ الذهبي عن جماعة من المؤرخين من معاصري الشيخ عبدالقادر وغيرهم يقولون بنسبة الشيخ إلى جيلان من بلاد فارس ولم يذكر أحد منهم انتسابه إلى بني هاشم أو قريش، فدعوى النسب الفاطمي لا تستند إلى أصل، بل هي مجهولة تخالف أقوال المؤرخين المحققين.

قال ابن الأثير في «الكامل» (٩/٩٤): وفي عام (٥٦١هـ) توفي الشيخ عبدالقادر بن أبي صالح الجيلي المقيم ببغداد.

وقد نبّه ابن رجب الحنبلي رحمه اللّٰه صاحب «الذيل على طبقات الحنابلة» على حصول الدس والكذب حول الشيخ عبدالقادر والمبالغة، قال فيه (١/٢٩٣): «ولكن قد جمع المقرئ أبو الحسن الشطنوفي المصري في أخبار الشيخ عبدالقادر ومناقبة ثلاثة مجلدات، وكتب فيها الطِمّ والرِمّ، وكفى بالمرء كذباً أن يحدث

بكل ما سمع» أ. هـ.

فالمقصود أن أكابر المؤرخين من معاصري الشيخ عبدالقادر ومن بعدهم من المحققين أثبتوا له النسبة إلى بلاد فارس، ولم يذكر أحد منهم أنه حسني أو حسيني، فلا تغتر بنقل بعض المؤرخين أنه من آل البيت، هذا قول محالف لكلام الأئمة الذين هم العمدة والقدوة، كالسمعاني وابن الجوزي والذهبي وابن رجب الحنبلي. بل هذا القولُ مردُّه إلى الغلوِّ في المشايخ كما سيأتي التنبيهُ إلى ذلك زيادةً على ما تقدم.

وعلى هذا فالعائلات التي تنتسب إلى الشيخ عبدالقادر مثل الكيلانية والزعبية والربابعة والصمادية والمستريحية والفقيه والملكاوية يرجعون إلى النسب الذي يرجع إليه الشيخ عبدالقادر رحمه اللَّه، إلا إذا كان هناك بعض العائلات ممن تنتسب إلى الشيخ عبدالقادر انتساباً دينياً، كالانتساب إلى الشافعية وغيره، واللَّه أعلم.

فصل

الجنيد بن محمد البغدادي

الجنيد بن محمد بن الجنيد، أبو القاسم، الشيخ العارف المشهور.

قال ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/١٢٦): الجنيد بن محمد، أبو القاسم الخزاز، ويقال: القواريري، وقيل: كان أبوه قواريرياً، وكان هو خزازاً، وأصله من نهاوند، ومنشؤه ومولده ببغداد.

وكذلك قال السمعاني (٢/٩٩)، ومثله أيضاً الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧/٢٤٠)، وابن الأثير في كتابه «الكامل في التاريخ» (٦/١٣٨)، والذهبي في «سير الأعلام» (١٤/٦٦) وقال: الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي، ثم البغدادي القواريري، والده الخزاز.

وكذلك ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١/١١٣)، وكذلك السبكي صاحب «طبقات الشافعية» (٢/٢٦٠)، والزركلي صاحب «الأعلام» (٢/١٣٧).

هذه الكتب التاريخية والأمهات كلها ذكرت واتفقت أن الشيخ أبا القاسم الجنيد أصله من نهاوند، وهي مدينة عظيمة في قبلة همذان، بينهما ثلاثة أيام كما قال ياقوت في «معجم البلدان» (١١٣/٥)، ولم يذكر أحد منهم البتة أنه هاشمي أو قرشي أو عربي، بل من نهاوند من فارس، وتوفي سنة ٢٩٧ أو ٢٩٨ على القولين.

وأما ما يذكره بعض المعاصرين أن الجنيد من نسل فاطمة الزهراء فهو قول ينفرد به وليس له أصل تاريخي يعتمد عليه، بل يصادم إجماع المؤرخين العارفين الثقات، وعلى هذا فالجنيد إمام كبير في الورع والزهد، وهو فارسيُّ الأصل نسباً، فالعائلات التي تنتسب إليه مثل الجنيدية والمومنية والقواسمي تابعة لهذا النسب المذكور، ودعوى القرشية بعد هذا البيان لا تستند إلى برهان.

فصل

أحمد الرفاعي

قال السبكي في «طبقات الشافعية» (٦/٢٣): أحمد بن علي بن أحمد بن يحيى بن حازم بن علي بن رفاعة، الشيخ الزاهد الكبير، أبو العباس بن أبي الحسن الرفاعي المغربي.

قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١/١٧٣): «والرفاعي بكسر الراء وفتح الفاء وبعد الألف عين مهملة، هذه النسبة إلى رجل من العرب يقال له رفاعة. قال ابن خلكان: هكذا نقلته من خط بعض أهل بيته، قال: وليس له عقب، وإنما النسل لأخيه» أ.هـ.

فهذا النص من علاّمة في التاريخ بيان قاطع في دلالته أن الشيخ يرجع إلى رجل من العرب، وليس إلى قريش أو بني هاشم.

وقال الذهبي في «سير الأعلام» (٢١/٧٧): الرفاعي الإمام القدوة العابد الزاهد، شيخ العارفين أبو العباس أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد بن يحيى بن حازم بن علي بن رفاعة المغربي، ثم البطائحي، قدم أبوه من المغرب.

فها هنا فائدة أنَّ كثيراً من الطرق الصوفية لا تكتفي بغلوها في الدين والشريعة، بل تزيد إلى ذلك الغلو فيمن تَتَّبِعه من الأشياخ والمرشدين والأولياء، فتنسبهُم إلى أبناء فاطمة، حتى صار هذا الانتساب عادة ينفرد بها أتباع الطريقة، ولا يتابعهم عليها عالم أو مؤرخ، بل يخالفون في ذلك، والعمدة في كل فن على أهله، ورَحِمَ اللَّه الحافظ ابن حجر عندما قال في «الفتح» (٣/٤٦٦): (من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب) أ.هـ.

بَلْ رأينا مَنْ يَدّعي النسب الهاشمي لمنامٍ رآهُ وهذا غاية الجهل والرقاعة؛ وعلى هذا فالرفاعي رجل من العرب، ليس من قريش ولا من أبناء فاطمة الزهراء، فليعلم ذلك.

فصل

وكثيراً ما يكون الانتساب إلى آل البيت عادة استمرت في عهد الحكم التركي، للحماية من الضرائب والجندية فعلى سبيل المثال ينتسب الخصاونة إلى رجل يدعى أبو الفيض من أبناء فاطمة الزهراء، ويقولون: إن لهم أقارب في فلسطين إسمهم العزّة كما ذكره صاحب «تاريخ قبائل شرق الأردن» (ص٣٩٤)، وإذا رجعت إلى تحقيق هذا القول وجدت أهل المعرفة من العزة يردون أصل العائلة إلى مصر.

والدبّاغ في كتابه «قبائل فلسطين» (ص١٠١) ينسبهم إلى الزبيد، القبيلة القحطانية المشهورة، وهذا تناقض واضح.

وخلاصة الأمر أنَّ العلماء لم ينقطع تدوينهم في كل وقت للأشراف وانسابهم من صدر الإسلام حتى هذا العصر، وما كان غريباً من الادعاءات فهو غريب، وكذلك ما يتردد عن الحويطات كما ذكره صاحب «تاريخ شرق الأردن وقبائلها» (ص٣١٦) القبيلة العربية المشهورة، ودعوى الانتساب لآل البيت، وأنَّ هناك وثيقة من مصر تؤيد هذا القول، فليتنبه هنا إلى فائدة تاريخية كبيرة

القيمة ألا وهي كتاب «درر الفوائد المُنَظَّمه في الحج وطريق مكة المعظمة» فهذا المصدر التاريخي شرع فيه مؤلفه عام ٩٦٠هـ في القرن العاشر، أي قبل حوالي أربعمئة سنة وزيادة.

قال المؤلف رحمه الله (ص٤٩٣) عن النخل الذي بشاطيء البحر الأحمر: «وجميع ذلك لبني عطية الحويطات، وإنما قيل لهم الحويطات لما بنوه من بعض الحيطان على النخل» أ.هـ.

فهذا نص عزيز قديم عن نشوء الحويطات، وفيه كما ترى أنهم من بني عطية، ومعلوم أن بني عطية كما نقل القلقشندي في «نهاية الأرب» هم من جذام إحدى قبائل اليمن القديمة التي هاجرت إلى الشام منذ القدم، فهم عرب قحطانيون، ولا مكان لدعوى النسب الهاشمي بعد هذا.

فصل

وقد نقل الدبّاغ نسبة الزيادنة إلى الأشراف من أبناء فاطمة، والدباغ كثيراً ما ينقل في كتبه بغير بيان أو سند أو مرجع حتى تعرف قيمة الأصل الذي استند إليه، وهذا من عيوب مؤلفاته رغم كثرة فوائدها.

والأقرب إلى الصواب في نسب الزيادنة ما قاله إحسان النمر في «تاريخ جبل نابلس» (١/١٢٢) حيث نسبهم إلى بني زيد في جبل القدس، وقيل من قرية بلاطة، وأشهر رجالاتهم: ظاهر العمر، اتصل بالشهابيين، فأحبوه، وولوه حكم صفد، واشتهر بالزيداني، والقبلاوي إلى أخر ما جرى له من الخطوب والأخبار المعروفة.

والزيادنة المنتسبون إلى ظاهر العمر ورَبْعه هذا نسبهم وهو أصح لأنه جاء من بلديّهم، وأهل مكة أدرى بشعابها.

فَصْل

العلائلات التي تنتسب إلى عمر بن الخطاب

رضي الله عنه

منهم الغزاويّة في غور الأردن.

يقول صاحب «تاريخ شرق الأردن» (ص٤٤١): «يزعم الغزاوية أنهم من أبناء عمر بن الخطاب، وليس لديهم وثائق تؤيد هذا الزعم، وأصلهم من بلاد غزّة، ولهذا أطلق عليهم: الغزاوية» أ.هـ.

ويقول الدباغ في «بلادنا فلسطين» (ص٨٦): إن الغزاوية -كما يقولُ بعضهم – من بني لام من طيء وطيء من قحطان اليمن.

يقول في الكتاب نفسه (ص١٩٧): إنّهم من التياها فتأمل هذا الاضطراب والتناقض، ثم أين الدليل من كتب الأقدمين، وأين الوثائق الثابتة التي تؤيد هذا الزعم؟!

وأما الوثيقة التي يحملها المنتسبون لعمر بن الخطاب في شمال

الأردن وبعض قرى فلسطين، فقد اطلعتُ عليها عند جماعة منهم، وهي تنص سند النسب بأنه علي بن عليم بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن عبدالرحمن بن عمر بن الخطاب.

فهذه شجرة النسب تقول: إن عمر بن الخطاب أنجب عبدالرحمن، وعبدالرحمن أنجب يعقوب، ويعقوب أنجب يوسف، فانظر «جمهرة أنساب العرب» (ص١٥٤-١٥٥) لترى أن عمر بن الخطاب أنجب ولدين بإسم عبدالرحمن: عبدالرحمن الأكبر وليس له عقب، وعبدالرحمن الأصغر أنجب ولداً اسمه عبدالرحمن أيضاً، وكان معتوهاً طلق امرأته، فأجاز عبدالله بن عمر عليه الطلاق، ثم ذكر من ولده وأنهم نزلوا مصر، وليس فيهم ذكر ليعقوب البتة.

وقد فصّل ابن حزم تواجد أحفاد عمر بن الخطاب تفصيلاً شافياً يناقض هذه الوثيقة.

وأيضاً فإن علي بن عليم الموجود في الوثيقة قد توفي سنة ٤٧٤هـ، وقبرُه بجوار يافا، ومعلوم أن كل ثلاثة آباء يعدون مئة سنة، فأحسبْ منها هنا في الوثيقة ستة آباء، فالمجموعُ مئتا سنة، فأين ذهبتَ مئتان وأربعون سنة قد بقِيَتْ من زمن عمر بن الخطاب إلى زمن علِي بن عليم؟!! فلا يشك عارف أن هذه الوثيقة لا

تستند إلى نقل صحيح أبداً، وما اشتهرت هذه الوثائق إلا في العهد التركي بهدف الإعفاء من الضرائب كما قَدَّمتُ.

وأما التسمية بالعمرية فقد تكون نسبة إلى جد اسمه عمر، أو طريقة صوفية أو أن يكون رجل من أبناء عمر بن الخطاب نزل بلداً وأُقْطِعَ قُرىً فانتسبت هذه القرى بمن فيها ولاءً وليس نسباً، وهذا معلوم ظاهر في التاريخ أعني الانتساب بالولاء.

فصل

الانتساب إلى أبي عبيدة عامر بن الجراح

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١/٨): «قال الزبير بن بكار: قد انقرض نسل أبي عبيدة وولد إخوته جميعاً» أ.هـ.

والزبير بن بكار هذا من نسل الزبير بن عوام، توفي سنة (٢٥٦هـ)، من أكابر علماء النسب القرشي.

فالانتساب إلى أبي عبيدة ودعوى ذلك باطل بنص أهل المعرفة.

وأما بعض العائلات التي تدّعي النسب له فلعل النسبة كانت إلى الموضع أو المكان الذي قُبر فيه أبو عبيدة رحمه الله، فعلى هذا نسب الجرارحة والشرمان من هذا القبيل.

فصل

الانتساب إلى خالد بن الوليد

وأما بنو خالد في الشام والجزيرة العربية فقد قال القلقشندي في «نهاية الأرب» (ص٢٤٢): وقد أجمع أهل العلم بالنسب على انقراض نَسْلِ خالد بن الوليد.

وقال الحمداني - كما في «قلائد الجمان» (ص١٤٥)-: وخالد من عرب حمص، وخالد من عرب الحجاز يدّعون أنهم من عقبه، ثم قال: ولعلهم من سواهم من بني مخزوم.

فقول الحمداني: «لعلهم من بني مخزوم» مجرد ظن وتخمين منه، وبمثل هذا الظن لا تثبت دعوى النسب كما لا يخفى، خاصةً أن في الجزيرة العربية قبيلة باسم بني خالد تنتمي إلى بني عامر، وأخرى إلى طيء، والادعاء في أصله قائم على التوهم أن خالداً هو خالد بن الوليد، وخالد بن الوليد ليس له نسل ولم يعقب أحداً.

فما قيل هنا يقال أيضاً في دار الخالدي في القدس، وكذلك الشريدة الذين يقولون: إنهم أقارب قدورة وآل شاهين؛ وكلا هاتين العائلتين لا تقول إنها قرشيَّة أو من بني مخزوم، فلا يقال إلا

أن هذه **المقولات** مجرد ظنون لا تستند إلى كتاب ولا تاريخ معتمد، وهذا واضح مما تقدم.

والثابت أن خالد بن الوليد ليس له ذرِّيّة ولا يصح الانتساب له بحال.

فصل

وهناك بطون باسم القريشي في ضواحي عجلون، والراجح أن انتساب من ينتسب إلى قريش منهم صحيح.

وقد نص صاحب «مسالك الأبصار» -كما نقله عنه غير واحد- على أن في ضواحي عجلون بقايا من قريش.

وأقول: إن منهم فخذين نزحا بعد فتنة لهم جرت هناك: أحدهما الآنَ مع الخوالدة من بني حسن، ويعرفون بالعناجرة، والآخر مع عباد ويعرف باسم الياسجيين.

ويرجح بعض العارفين بالنسب أن شقب وعمش ابني الحسن الذي سكنوا ضواحي جرش في القدم وليس سواهم ممن اجتمع عليهم من باقي الأفخاذ والبطون من قبائل أخرى، هذان الفخذان اللذان ينتسبان إلى جعفر بن أبي طالب، أن انتسابهم إليه يمكن ترجيحه، لأنهم قدموا من تربة من الطائف، وهي من مواطن الأشراف هناك، فهذا يقوي الادعاء المذكور، وهذا الكلام منحصر فقط فيمن هو من أبناء شقب وعمش دون من انضم إليهم من سواهم، والله الهادي إلى الصواب.

فصل

العائلة المالكة في الأردن في هذا الزمان

وهم أحفاد الشريف حسين بن علي، وثبوت نسب العائلة المالكة في الأردن من أرفع درجات الثبوت، وهي درجة المتواتر، وبيان ذلك أن النسب متصل في كتب التاريخ والأخبار والسير بطريقة قطعية لا تقبل الجدل، ففي كل قرن ينص جماعة من المؤرخين على ذلك.

وأسوق ذلك بالاختصار فأقول: إن الشريف حسين بن علي من أحفاد أمير مكة قتادة بن إدريس بن مطاعن بن عبدالكريم بن عيسى بن الحسين بن سليمان بن علي بن عبدالله بن محمد بن موسى بن عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ت٥٩٩هـ).

وقتادة هذا أجمع علماء النسب والتاريخ أنه من أحفاد الحسن ابن علي بن أبي طالب، انظر «الأعلام» (٢٦/٦)، «خلاصة الكلام» (ص٣٦)، «العقد الثمين» (٥٠/٧)، «الجامع اللطيف» لابن ظهيرة القرشي (ص١٩١)، «تاريخ ابن خلدون» (١٠٥/٤)،

«تاريخ ابن الوردي» (٢/١٤٣)، «الكامل» لابن الأثير (١٢/١٦٥)، «سير أعلام النبلاء» (٢٢/١٥٩)، «النجوم الزاهرة» (٦/٤٩)، «صُبْح الأعشى» (٤/٢٧٢)، «التكملة» للمنذري (١٧٤٩)، «شذرات الذهب» (٥/٧٦) «ذيل الروضتين» (١٢٣)، ومقصود الكلام أنّ أخبار الشريف قتادة وأحفاده إلى زمان الشريف حسين بن علي متواترة في كتب العلماء والمحققين لا يدفعها أحدٌ.

وهي كما قال الطائي:

نسب كأن عليه من شمس الضحى نوراً ومن فلق الصباح عموداً

قال في «قلائد الجمان» (ص١٦٢) (في سيرة الشريف قتادة): «مَلَكَ مكَّة مِنْ يَد الهواشم بَعْد أنْ ملك ينبعَ والصَّفْراء، ثمَّ مَلَكَ اليمن وبعض أطْراف المدينة وبلاد نَجد ولم يَقْدَم على أحد من الخلفاء والملوك وكان يتعاظم على الناصر لدين اللَّه الخليفة العباسي ويقول: أنا أحقُّ بالخلافةِ مِنْه وكتب إليه النّاصر يستدْعيه إليه في بعض السنين فكتب في جوابه هذه الأبيات:

بلادي وإنْ هانت عليك عزيزة ولو أنني أعرى بها وأجوعُ

وما أنا إلا المسك في كل بلدةٍ أضوع وأمَّا عندكم فأضيعُ

وبقيت الإمارة في عقبه إلى الآن في بيت عجلان بن رميثة بن أبي نميّ بن أبي سَعْد بن علي بن قتاده» انهى باختصار لأبيات الشعر.

وانظر «نهاية الأرب» للقلقشندي حرف العين ترجمة عجلان بن رميثة و«الدرر الكامنة» لابن حجر، و «الضوء اللامع» ترجمة محمد بن بركات حرف الميم للسخاوي، و «الكواكب السائرة» للغزي، و«مرآة الحرمين»، و «عنوان المجد»، و «درر الفوائد المنظمة في الحج وطريق مكة المعظمة» (ص٢٧١).

وأمّا آباءُ الشريف قتادة إلى جدّهِ علي بن أبي طالب فأمر تفصيلهم يطول فلينظر «مقاتل الطالبيين» لأبي الفرج (٢٥٧) وما بَعْدَها وكذلك «جمهرة أنساب العرب» لابن حزمٍ (ص٤٦)، كذلك «نسب قريش» لمصعب الزبيري.

وهذا على سبيل الاختصار لأنّ المقام لا يحتمل أكثر مِنْ ذلك فالتواريخ قاطبة تحدثت عما جرى لأولاد الحسن بن علي ابن أبي طالب ومنهم أجداد الشريف قتادة وما جرى من أمر الحرب بينهم وبين أبي جعفر المنصور كما تراه مفصلاً في «مقاتل الطالبيين» كما تقدم و«تاريخ ابن جرير» وابن الأثير

و«البداية والنهاية» لابن كثير، وابن خلدون وغيرهم كثيرون، والبحثُ واسعٌ جداً.

فليعذر قارئُ هذه الخُلاصة:

إنَّ في المَوْجِ للغريق لَعُذراً واضِحاً أنْ يَفوتَهُ تَعْدادُه

إلى هُنا انتهى المقصد مِما شَرَعنا به واللَّهُ المسؤول التوفيق والهداية.

والحمد للّه ربّ العالمين أولاً وآخراً

